الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

الأربعاء ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢١ | الموافق ٥ ربيع الآخر ١٤٤٣ هـ | العدد ٣٦٠٥ السنة السادسة عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy | Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | November 10, 2021 | No. 3605 | 15th year

٨ أعضاء في «محافظة دمشق»: ٥٠٠ فان خاص تتقاضى أجوراً تصل إلى ألف ليرة

٩ «الأحوال المدنية»: تفعيل أمانة سورية الواحدة في كل مراكز السجل المدني بما فيها المناطق المحررة

١٠ طلاب في جامعة البعث يشكون معاناتهم بالسكن الجامعي

١١ التقنين الكهربائي وتعطل المولدات وراء توقف عمل عدة محالج بحماة

وزير الخارجية الإماراتي يحطّ في دمشق معلناً عن مرحلة جديدة بعلاقات البلدين: ما حصل في سورية أثر على كل الدول العربية

الرئيس الأسد: علاقاتنا أخوية ووثيقة والإمارات وقفت دائماً إلى جانب السوريين

الوطن

استيقظ السوريون صباح أمس على تغريدات مصدرها شخصيات ومواقع إماراتية معروفة تبشر بـ«أخبار جيدة» و«علاقات مميزة» بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية سورية، تضمنت كلمات وأمنيات وإشارات لحدث كبير سيحصل بين الدولتين يعيد إلى سورية دورها العربي الرائد.

نشطاء ورواد «فيسبوك» بدؤوا بتداول التغريدات، وكان السؤال الأهم طوال قبل ظهر أمس، ما هو المقصود بالأخبار الجيدة وما هو الحدث الذي تشير إليه، لتستنفر بعدها وكالات الأنباء والصحفيون وينطلقون في رحلة بحث عن الدلالات التي تشير إليها هذه العبارات لكن من دون جدوى، فانطلقت التكهنات تجاه زيارة ما باتجاه سورية أو زيارة باتجاه أبو ظبي، وسط صمت رسمي من العاصمتين الحريصتين على عدم الكشف عن أي معلومات ضماناً وحرصاً على نجاح ما كان مخطط له.

وما هي إلا ساعات قليلة حتى التقط رواد «فيسبوك» من خلال مواقع «تتبع الطائرات» هبوط طائرتين رسميتين إماراتيتين واحدة قادمة من قبرص، والثانية من أبو ظبي، لتبدأ موجة عارمة جديدة من الشائعات والتكهنات والتغريدات التي امتلأت بها صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي التي رحبت جميعها بضيف سورية، دون أن يعرف أحد من كان على متن الطائرتين.

وبعد تدقيق سريع وانطلاقاً من خبر وجود وزير الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان في زيارة رسمية إلى قبرص، بدأت الأخبار تتوالى عن وصوله إلى دمشق في زيارة هي الأولى له منذ بداية الحرب على سورية، لكن دون أن يتمكن أحد من معرفة من كان على متن الطائرة الثانية التي وصلت من أبو ظبي، وكان لا بد من انتظار الخبر الرسمي السوري ليكشف عن الوفد الذي رافقه والذي كان رفيعاً، حيث ضم إلى جانب وزير الخارجية الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، كلاً من وزير الدولة في الخارجية الإماراتية خليفة شاهين، ورئيس الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ بمرتبة وزير علي محمد حماد الشامسي.

خبر زيارة الوفد الإماراتي تردد صداه الإيجابي واسعاً في الشارع السوري، لاسيما مع الرسائل الواضحة التي حملتها فهي إضافة إلى أنها الأولى لمسؤول إماراتي رفيع منذ أكثر من عشر سنوات، فهي تأتي بعد اتصال هاتفي جرى في العشرين من الشهر الماضي بين الرئيس بشار الأسد وولي عهد دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، وتأتي أيضاً وسط أزمات عدة تشهدها المنطقة من بغداد إلى بيروت، والأطماع التركية العثمانية الساعية لاحتلال المزيد من الأراضي السورية عبر عدوان جديد يحضر له على مناطق الشمال السوري، ووسط انفراجات سياسية تجاه دمشق بدأت بالموافقة الأميركية على ضخ الغاز المصري إلى لبنان مروراً بسورية، وفتح الأردن لحدوده وإعادة العلاقات إلى طبيعتها مع دمشق بعد تسوية شهدتها محافظة درعا أعيد على إثرها الأمن والأمان إلى المحافظة الجنوبية وبسطت الدولة سيادتها الكاملة عليها.

كل هذه التطورات كانت ظاهرة في البيان الرئاسي الذي صدر عقب المحادثات بين الرئيس بشار الأسد والشيخ عبد الله بن زايد التي عقدت في قصر الشعب واستمرت لساعات، حيث نوه الرئيس الأسد بالمواقف الموضوعية والصائبة التي تتخذها الإمارات، فيما شدد الوزير الضيف «على دعم بلاده لجهود الاستقرار في سورية»، معتبراً أن «ما حصل في سورية أثر على كل الدول العربية».

البيان الرئاسي أشار إلى أنه جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وتطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتكثيف الجهود لاستكشاف آفاق جديدة لهذا التعاون، وخصوصاً في القطاعات الحيوية من أجل تعزيز الشراكات الاستثمارية في هذه القطاعات.

وأكد الرئيس الأسد على العلاقات الأخوية الوثيقة التي تجمع بين سورية والإمارات العربية المتحدة منذ أيام الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مشدداً على أن الإمارات وقفت دائماً إلى جانب الشعب السوري.

من جانبه أكد الشيخ عبد الله على دعم الإمارات لجهود الاستقرار في سورية، معتبراً أن ما حصل في سورية أثر على كل الدول العربية معرباً عن ثقته أن سورية وبقيادة الرئيس الأسد وجهود شعبها قادرة على تجاوز التحديات التي فرضتها الحرب مشيراً إلى أن الإمارات مستعدة دائماً لمساندة الشعب السوري.

وتناول النقاش أيضاً حسب البيان الرئاسي، الأوضاع على الساحتين العربية والإقليمية، وتم الاتفاق على استمرار التشاور والتنسيق حول مختلف القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة العربية من أجل تحقيق تطلعات شعوبها وبإرادتهم بعيداً عن أي تدخلات خارجية.

> بن زايد: سورية بقيادة الرئيس الأسد وجهود شعبها قادرة على تجاوز التحديات

في انتظار اجتماع ماكغورك بالمسؤولين الروس الأسبوع المقبل بجنيف

النظام التركي يعوق دخول المساعدات الإغاثية «عبر الخطوط» لمساومة موسكو عليها

حلب- خالد زنكلو

علمت «الوطن» أن النظام التركي أعاق طوال الشهرين الماضيين دخول قوافل المساعدات الإغاثية الأممية «عبر الخطوط» من حلب إلى منطقة «خفض التصعيد» بإدلب، بهدف مساومة روسيا عليها في ظل التجاذب العسكري والسياسي بين موسكو وأنقرة بما يخص مناطق شمال وشمال شرق سورية، على خلفية التهديدات التركية بشن عدوان لاقتطاع أراض سورية جديدة ودخول روسيا على خط التهدئة للحيلولة من دون ذلك.

وكانت قافلة مساعدات إغاثية تابعة للأمم المتحدة مؤلفة من ١٥ شاحنة عبرت في ٢٠ و٢١ آب الماضي «خطوط التماس» من حلب إلى إدلب عبر ممر ميزناز الإنساني، الذي أنشأته الحكومة السورية مطلع العام الجاري، وذلك لأول مرة بعد اعتماد مجلس الأمن الدولي قراراً في ٩ تموز الفائت يقضي بتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية «العابرة للحدود» إلى سورية ولمدة عام من معبر باب الهوى شمال غرب البلاد عند الحدود التركية، على أن يعاد النظر بالقرار بعد ستة أشهر، أي مع مطلع السنة القادمة، من خلال تقويم تطبيقه على الأرض.

وفي التفاصيل، كشف مصدر خاص لـ«الوطن»، أن العديد من المنظمات الإغاثية التابعة للأمم المتحدة بما فيها برنامج الغذاء العالمي (WFP)، كثفت جهودها خلال الشهرين الماضيين لتسيير قافلة إغاثية أكبر من السابقة من حلب إلى إدلب عبر ميزناز إلا أن الطرف الآخر أي «تحرير الشام»، الواجهة الحالية لـ«جبهة النصرة» الإرهابية، وبأوامر من مشغلها نظام رجب طيب أردوغان رفضت دخول القافلة إلى مناطق «خفض التصعيد»، وأصرت على دخول أي مساعدات «عبر الحدود» من «باب الهوى»، وهو ما حدث منتصف تشرين الأول الماضي عندما اجتازت ١٠٨ شاحنات محملة بمواد إغاثية من الأمم المتحدة المعبر الحدودي، الذي تديره ما تسمى «حكومة الإنقاذ» الذراع السياسي للفرع السوري لتنظيم القاعدة، قادمة من تركيا.

متابعون لملف المساعدات الإغاثية الأممية الخاصة بـ«خفض التصعيد» أوضحوا لـ«الوطن» أن موسكو ضغطت خلال الفترة الماضية من عمر قرار تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية «العابرة للحدود» لتحقيق توازن في الآلية واستبدالها بآلية الوصول الإنساني عبر «خطوط المواجهة» وبإشراف الحكومة السورية، بهدف ضمان تسليم ثابت وآمن للمساعدات عبر الخطوط داخل البلاد بهدف تصحيح الخلل القائم في الآلية السابقة، لأن المنطقة التي تستهدفها المساعدات خاضعة لسيطرة «تحرير الشام» المدرجة لدى مجلس الأمن كمنظمة إرهابية ويستأثر مسؤولوها بالحصة الأكبر من المساعدات، لكن الجهود الروسية لم تثمر على أرض الواقع بسبب تعنت النظام التركي بفتح «الممرات الإنسانية» التي رعتها روسيا بالإضافة إلى ضعف التنسيق الروسي الأميركي بهذا الخصوص.

وأشار المتابعون إلى أنه وعلى الرغم من طرح الموضوع للنقاش خلال لقاء مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي بريت ماكغورك بنائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فرشينين والمبعوث الرئاسي ألكسندر لافرنتييف في جنيف منتصف أيلول المنصرم، وذلك بناء على مخرجات قمة الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن في ١٦ حزيران بجنيف، إلا أن النتائج فيما بعد خيبت آمال موسكو بمنح حصة منصفة للمساعدات «عبر الخطوط» مقارنة بنظيرتها «عبر الحدود»، وصولاً إلى الاعتماد الكامل للأولى مستقبلاً.

ولفتوا إلى أن اللقاء المرتقب الأسبوع المقبل، الذي سيجمع ثانية ماكغورك بفرشينين ولافرنتييف في جنيف، لابد أن يخرج بنتائج تصوب عمل آلية المساعدات الإنسانية الأممية إلى سورية قبل موعد حلول الاستحقاق في مجلس الأمن بداية العام المقبل بعد اعتراض وتهديد موسكو بعدم وفاء واشنطن بالتزاماتها حيال ذلك، وبوعود أخرى خاصة بتخفيف قيود «قانون قيصر» المفروض على الشعب السوري ويتسبب له بمعاناة معيشية وضائقة اقتصادية، عدا عن مناقشة مواضيع ذات اهتمام مشترك في مقدمتها استمرارية الالتزام باتفاق «منع الصدام العسكري» بين الشرطة العسكرية الروسية والقوات الأميركية في المناطق التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية المدعومة من واشنطن شرق نهر الفرات، في ظل احتدام الصراع إثر تهديد النظام التركي بشن عدوان باتجاهها وتعزيز روسيا لوجودها العسكري فيها، بعد دخولها وسيطاً على خط التهدئة.

بحث مع بوغدانوف الجهود القائمة لاستعادة ما تبقى من أراض سورية يحتلها الإرهاب

السفير حداد لـ«الوطن»: نثق بحليفنا الروسي لاسيما من خلال الدور الذي يلعبه حالياً

سيلفا رزوق

كشف سفير سورية في روسيا رياض حداد بعضاً من تفاصيل اللقاء الذي جمعه أمس، بالممثل الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، مبيناً أن المباحثات تطرقت لآخر التطورات السياسية على الساحة السورية بما في ذلك الجولة القادمة من محادثات «مسار أستانا» المزمع عقدها منتصف الشهر القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح حداد أن التعاون السوري الروسي في مجال مكافحة الإرهاب كان أحد المحاور الأساسية في اللقاء، لاسيما الجهود القائمة لاستعادة ما تبقى من أراض سورية يحتلها الإرهاب.

وأشار إلى أنه وخلال اللقاء بحث الجانبان التعاون الاقتصادي بين البلدين، وما وصلت إليه الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الحكومتين السورية والروسية، إضافة إلى الوقوف على تفاصيل إيصال احتياجات الشعب السوري من السلع والمواد الأساسية عبر روسيا الاتحادية، وذلك بهدف كسر الحصار الاقتصادي المفروض على سورية من قبل الدول المعادية، والمساهمة الروسية في تخفيف المعاناة التي يعيشها الشعب السوري بسبب هذا الحصار الجائر.

السفير حداد، أكد أن الجانبين اتفقا على مواصلة التعاون والتنسيق بهدف الوصول إلى كل ما من شأنه استعادة الأمن والاستقرار والازدهار إلى سورية.

ويأتي لقاء حداد مع بوغدانوف، توازياً مع سلسلة لقاءات أجرتها موسكو خلال الأيام الفائتة وأمس مع عدد من «المعارضات» السورية، وتزامناً مع زيارة يقوم بها حالياً لموسكو وفد من «مجلس سورية الديمقراطية- مسد»، الذراع السياسية لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد».

وفي تصريحه لـ«الوطن»، جدد حداد التأكيد على أن سورية تثق بحليفها الروسي، لاسيما من خلال الدور الذي تلعبه حالياً، وهذا الدور يؤكد ويعبر عن مستوى الثقة والتحالف الذي يجمع الجانبين.

من يستهلك ألفي كيلو واط سيدفع نحو ٦٠ ألف ليرة

«الكهرباء»: ٩٥ بالمئة من الفواتير بحدود ١٥ ألف ليرة

عبد الهادي شباط

أوضح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الكهرباء أدهم بلان أن قيمة فاتورة الكهرباء ذات الاستهلاك ١٥٠٠ كيلو واط بعد صدور التعرفة الجديدة ستكون ١٣٦٠٠ ليرة يضاف إليها نحو ٢١ بالمئة رسوم تعود للمالية والإدارة المحلية، مؤكداً أن نسبة المستهلكين لهذه الشريحة نحو ٩٥ بالمئة أي عددهم أكثر من ٤ ملايين.

وتداول العديد من المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي قيم فواتير الكهرباء المتوقعة بعد تعديل تعرفة الكهرباء مع بداية الشهر الجاري وأن فواتير الكهرباء ذات الاستهلاك ما بين ١٥٠٠ إلى ألفي كيلو واط ستكون قيمتها حتى ٩٠ ألف ليرة في الدورة وأن الكثير من المواطنين سيكون استهلاكهم ضمن هذه الشريحة خاصة أننا مقبلون على فصل الشتاء وارتفاع الطلب واستهلاك الكهرباء رغم برامج التقنين المطبقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال بلان إن هناك شريحة واسعة من المستهلكين المنزليين للكهرباء لا يتعدى استهلاكهم في الدورة ٦٠٠ كيلو واط بالتالي تكون قيم فواتيرهم ١٢٠٠ ليرة يضاف إليها الرسوم.

وبين بلان أن نحو ٥ بالمئة فقط من المستهلكين المنزليين يتجاوز استهلاكهم من الطاقة الكهربائية ألفي كيلو واط في الدورة وأن مثل هذه الشرائح ذات الاستهلاك العالي عادة ما تكون من ذوي الدخل العالي وهم لا يمثلون أولوية في برامج الدعم المنفذة حالياً، موضحاً أن قيمة الفاتورة ذات الاستهلاك ألفي كيلو واط في الدورة بحدود ٥٨ ألف ليرة أيضاً يضاف إليها الرسوم المالية ورسوم الإدارة المحلية.

وضع نظام حوافز جديد لتحسين الوضع المعيشي للعاملين بالدولة

عرنوس: تذليل أي عقبات أمام إنجاز المشاريع المشتركة مع الدول الصديقة

الوطن

ناقش مجلس الوزراء وضع نظام حوافز وربطه بالإنتاج بما يسهم بتحسين الوضع المعيشي للعاملين في الدولة، إضافة إلى بحث إمكانية رفع سقوف القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الغاية منها بالأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية وفي زيادة الناتج المحلي وتأمين مزيد من فرص العمل.

وخلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس أكد المجلس السعي لزيادة الكميات المتوافرة من حوامل الطاقة وتحقيق الأمن المائي والاستمرار بإعطاء الدفع اللازم لملف الاستثمار وتقديم كل الدعم له، وتطبيق الفوترة الإلكترونية في جميع التعاملات التجارية بدءاً من تجارة الجملة وصولاً إلى جميع الأسواق بما يضمن عدم التلاعب بالأسعار وضمان حصول المواطنين على المنتجات بالأسعار المحددة.

وأكد عرنوس ضرورة المتابعة المباشرة من الوزراء لتنفيذ المشاريع المشتركة مع الدول الصديقة وتذليل أي عقبات أمام إنجازها بالوقت المحدد بما يحقق الفائدة المشتركة، وضرورة تأمين كميات كافية ولفترات طويلة من أدوية الأمراض المزمنة والمستلزمات الطبية للمشافي، مع استمرار جميع المراكز الصحية بإعطاء اللقاح ضد فيروس كورونا للحد من انتشاره وتشجيع المواطنين على التطعيم.

وطلب مجلس الوزراء من الوزارات والجهات المعنية وضع مصفوفة قابلة للتنفيذ لإعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتوقفة والمتضررة بسبب الإرهاب وتعزيز مشاركة القطاع العام الصناعي في التنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي، واتخاذ ما يلزم لاستلام محصول القطن من المزارعين والإسراع بصرف مستحقاتهم المالية.

كما طلب المجلس من وزارة الموارد المائية زيادة عدد السدات المائية في مختلف المناطق، ومتابعة تحصيل حقوق سورية من المياه الدولية بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين.